



Russian Federation and options for change towards the international system

Asst.Pof.Dr. Marwan Awni Kamel*
Tikrit University- College of Political Science

Nawar Amer Shaker
Tikrit University- College of Political Science

Article info.

Article history:

- Received 5 May. 2020
- Accepted 6 July. 2020
- Available online 14 July. 2020

Keywords:

- Russia
- International Issues
- Change
- International system
- International Studies

Abstract: This study is specialized in researching and analyzing the options of the Russian Federation on the issue of change in the international system by focusing on two main options, each of which represents a long-term strategic behavior. The first is the option of the Russian Federation as an amendment force in the international system, and the second is the option of the Russian Federation as a force of a current status in the International system .

* **Corresponding Author:** Marwan Awni Kamel, E-Mail: mak88a@tu.edu.iq ,Tel: , Affiliation: Tikrit University- College of Political Science

روسيا الاتحادية وخيارات التغيير تجاه النظام الدولي

نوار عامر شاكر

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

أ.م.د. مروان عوني كامل

جامعة تكريت - كلية العلوم السياسية

معلومات البحث :

الخلاصة : تختص هذه الدراسة في بحث وتحليل خيارات روسيا الاتحادية حيال مسألة التغيير في النظام الدولي وذلك بالتركيز على خيارين رئيسيين يمثل كل منهما سلوكاً استراتيجياً بعيد المدى ، الأول هو خيار روسيا الاتحادية كقوة تعديلية في النظام الدولي ، أما الثاني فهو خيار روسيا الاتحادية كقوة وضع رهن في النظام الدولي.

تواريخ البحث:
- الاستلام : 5 / ايار / 2020
- القبول : 6 / تموز / 2020
- النشر المباشر : 14 / تموز / 2020

الكلمات المفتاحية :

- روسيا
- القضايا الدولية
- التغيير
- النظام الدولي
- الدراسات الدولية

المقدمة :

لا يمكن تصور الساحة الدولية في القرن الحادي والعشرين من دون أن يكون لروسيا الاتحادية دوراً يتناسب مع حجم مكانتها فيها لاسيما في ظل سيولة القوة التي يعيشها النظام الدولي، التي أخذت روسيا الاتحادية توظفها تكتيكاً واستراتيجياً لمصلحة تعظيم دورها في التفاعلات الإقليمية والدولية ، وتشهد الأزمة الجورجية والأوكرانية والسورية على فاعلية وحيوية الدور الروسي في النظام الدولي. كما تسعى روسيا إلى تعزيز وجودها في المنظمات الإقليمية والدولية والاحتفاظ بامتيازاتها فيها ، وبالعلاقات قوية مع حلفائها ، إضافة إلى العمل على تأسيس قواعد جديدة تواكب المكانة الدولية التي باتت روسيا تحتلها ، وهو ما يتضح من النشاط الكبير الذي تقوم به في منظمة شنغهاي وتكتل البريكس ، لذا ومن أجل معرفة حدود الدور الروسي على الساحة الدولية فقد ارتأينا دراسة ماهية خيارات روسيا الاتحادية تجاه التغيير في النظام الدولي وذلك في ضوء خيارين رئيسيين يمثل كل منهما سلوكاً استراتيجياً بعيد المدى ، الأول هو خيار روسيا الاتحادية كقوة تعديلية في النظام الدولي ، أما الثاني فهو خيار روسيا الاتحادية كقوة وضع رهن في النظام الدولي.

إشكالية البحث :

تنبثق إشكالية البحث من خلال تصور ماهي طبيعة الإستراتيجية الروسية في أحداث التغيير في النظام الدولي ، هل ستكون قوة تعديلية بكل ما يحمله هذا الخيار من اكلاف ومخاطر واحتمالات ، أم ستكون قوة وضع رهن في النظام الدولي.

فرضية البحث :

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها أن التغيير على صعيد النظام الدولي مسألة تعني الدول الكبرى ، ومن ضمنها روسيا الاتحادية ، في المقام الأول ، ولذلك فإن خيارات روسيا تجاه التغيير في النظام سوف تكون لها أبلغ الأثر في صوغ وتحديد مستقبله.

منهجية البحث :

لقد كان عماد هذا البحث على منهج الاستشراف المستقبلي لبيان الأفاق المستقبلية لمكانة قوة روسيا الاتحادية في النظام الدولي .

هيكلية البحث :

فقد تم تقسم البحث إلى مطلبين ، تناول المطلب الأول ، روسيا الاتحادية كقوة تعديلية في النظام الدولي ، أما المطلب الثاني فقد سلط الضوء على ، روسيا كقوة وضع رهن .

المطلب الأول : روسيا الاتحادية كقوة تعديلية في النظام الدولي

يفترض هذا التحول أن روسيا الاتحادية التي كانت محور الاتحاد السوفيتي السابق ، باتت على اعتبار استعادة مكانتها الدولية بوصفها قوة كبرى تعديلية (*) ، واسترداد أمجادها على أكثر من صعيد ، سياسيا وعسكريا واقتصادياً ، ذلك أن روسيا الاتحادية في ظلّ مقومات القوة التي تملكها، وحالة السيولة التي يعيشها النظام الدولي الآن ستصبح قوة تعديلية ، لا ترسخ للهيمنة الأمريكية ، وتتحداه في مناطق نفوذها الحيوية في آسيا وأوروبا، وبوصفها قطباً صاعداً ستسعى إلى إعادة التوازن في النظام الدولي وتتقاسم النفوذ العالمي مع الولايات المتحدة الأمريكية ، وأقطاب آخرين ، في إطار نظام متعدد الأقطاب وليس أحادي القطب (1).

ومع ذلك يفترض هذا التحول أيضاً أن هناك تفاعلاً محلياً وإقليمياً ودولياً، يسهم في أن تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي .

أولاً . على المستوى المحلي : إنَّ أيَّة محاولة لاستشراف مستقبل روسيا الاتحادية ، لابدَّ أن تنطلق من استيعاب مكانة الاعتزاز القومية والكبرياء بالقوة الروسية في الحياة العامة في روسيا ، فتلك النزعة القومية التي تعد انهيار الاتحاد السوفيتي أكبر كارثة جيوبوليتيكية في القرن العشرين (2). والتي تعكس الاتجاه السائد في السياسة الروسية الحالية ، هي وراء فكرة بعث الإمبراطورية الروسية الحديثة " ، ومعها بالطبع ما يعرف بـ " الأوراسية الجديدة " (*)

لقد برزت الأوراسية الجديدة ، في عام 1990 مع قرب انهيار الاتحاد السوفيتي. وقد كان المؤرخ الروسي وعالم الاعراق الشهير " ليف غوميلوف " في مقدمة من قادوا الاهتمام بها، وهو أكثر تلامذة الأوراسي

(*) الدول التعديلية: هي الدول غير القانعة بالنظام الدولي الحالي والمستعدة لتحمل التكاليف المرتفعة باستخدام القوة لتغيير الوضع الراهن أو تغيير نظام الدول الأخرى، ومخاطرها هنا مرتفعة من أجل تحقيق مكاسب كبيرة ، والتي قد تشمل الإقليمي والإيديولوجي أو تعزيز مكانتها من أجل التغيير وتعديل النظام وفق ما يحقق مصلحتها. ينظر إلى ، مصطفى كمال قودي وبحيى مجيدي ، " تعديلية روسيا من خلال مجلس الأمن " ، مجلة قضايا أسيوية ، العدد الثاني (برلين : أكتوبر 2019) ، ص107.

(1) زينب محمد خلف ، " مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، العراق _ بغداد ، 2016 ، ص186.

(2) نزار اسماعيل الحياي وعبد الحميد العيد الماوساوي ، " العلاقات الروسية_الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (200_2008م) " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 16 (بغداد : 2009) ، ص45.

(*) الأوراسية الجديدة : هي مدرسة فكرية يتزعمها المفكر الجيوبوليتيكي الروسي ألكسندر دوغين وبعض المنظرين الروس الآخرون الذين يشاركونه ذات الاتجاهات ، وقد ظهرت إلى حيز الوجود في روسيا خلال عقد التسعينات من القرن الماضي ، لكنها لم تعد اتجاهاً ثقافياً فقط بل حركة سياسية لها أتباع ملتزمون . للمزيد أنظر، وولتر لأكوير، البوتينية : روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة : فواز زعرور ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2016 ، ص133.

الأقدم "سافيتسكي" (*) ألقاً. وقد تركزت أعماله في موضوعات الأصل العرقي والتشكيلات الاثنية اللتان تمثلان معا جوهر الجيوبوليتيكا أو (الحتمية الجغرافية). تلك الافكار التي ساهمت بتطور الأوراسية الجديدة والتي أستاذ عليها فيما بعد " ألكسندر دوغين " في نتاجاته العلمية المتعلقة بالاوراسية أيضا. من ذلك سوف نتطرق إلى كل من ليف غوميلوف وألكسندر دوغين باعتبارهما أبرز المفكرين الذين ساهموا في ظهور الاوراسية الجديدة (3).

وبقدر تعلق الأمر بأوراسية غوميلوف فإننا يُمكن أن نفهمها من خلال النقاط الآتية (4):

1. يتفق غوميلوف مع التحليل الأساسي للأوراسيين حول الطبيعة الجغرافية لروسيا والتي تمتد حدودها لتشمل أوراسيا بالكامل وتشكل قارة منفصلة عن أوروبا الغربية .
2. يؤيد غوميلوف رؤية الأوراسيين في معارضة الثقافة الغربية حيث أن آراء الأوراسيين التقليديين كانت تتركز حول رفض فكرة (مركزية الثقافة الأوروبية وطبيعتها الكونية) إذ أكدوا على أن الثقافة الأوروبية ليست إلا ثقافة إقليمية مرتبطة بإقليم أوروبا الغربية وأن الثقافة الروسية الأوراسية تختلف عنها ، ويطرحون بدلاً من ذلك مبدأ (تعددية المراكز الحضارية في العالم) وأن هذه التعددية قائمة على الاختلافات بين الثقافات الإنسانية والتي لا يمكن لكثير منها أن تخضع للتنميط الثقافي الأوروبي ، بالتالي فإن غوميلوف يدعم هذه الرؤية من خلال نظريته في (النشوء العرقي) إذ إنه يذهب لما ذهب إليه الأوراسيون من رفض فكرة (كونية الحضارة الأوروبية) خلال ربط ذلك بالطبيعة الجغرافية.
3. لقد اكتسبت نظرية غوميلوف اهتماماً كبيراً من قبل القوميين اليمينيين في روسيا بعد الحرب الباردة ليس بسبب طبيعتها الحتمية بل بسبب طابعها الأوراسي واستخدام غوميلوف لها لتحليل التاريخ الروسي من منظور اوراسي يقدم فيها رؤية جديدة لنشوء وتطور القومية الروسية والتي لم تتطور حسب اعتقاده نتيجة لتطور السلاف الشرقيين من سكان (كييف _ روس) كما في المنظور الأوروبي للتاريخ الروسي ، وإنما تطورت نتيجة التمازج العرقي بين العرق السلافي والعرق التركي مما كوّن عرق روسي أعلى والذي يضاهاه بمفهومه مفهوم الحضارة الروسية الاوراسية .

(*) نيكولايفتش سافيتسكي الكاتب الروسي الأول (والوحيد) الذي يمكن وصفه بالعالم الجيوبوليتيكي بكل ما في الكلمة من معنى . وهو اقتصادي من حيث الاختصاص . للمزيد أنظر ، الكسندر دوغين ، أسس الجيوبوليتيكا : مستقبل روسيا الجيوبوليتيكي ، ترجمة : عماد حاتم ، ط1 ، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2004، ص126.

(3) الكسندر دوغين ، مصدر سبق ذكره ، ص194.

(4) حسن فاضل سليم، دور الأوراسية الجديدة في تطور الفكر الإستراتيجي الروسي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2019، ص67-70.

أما بخصوص ألكسندر دوغين ، الفيلسوف والمُنظّر الجيوبوليتيكي والباحث في مجال علم الاجتماع السياسي واللاهوت ، فإن الأوراسية التي يعدها عقيدة سياسية متكاملة ، تقوم على محورين رئيسيين هما : أولاً : الأوراسية الجديدة ، وثانياً : النظرية السياسية الرابعة .

أولاً . الأوراسية الجديدة : تتمثل الاوراسية الجديدة عند دوغين بما يلي⁽⁵⁾:

1. إنها اوراسية كونية بدلاً من أن تكون أوراسية إقليمية كما هو الحال في نسختها التقليدية.
 2. بفعل كونية الايديولوجية الاوراسية فإن دوغين يطرح مشروعاً جيوبوليتيكياً تتحالف فيه روسيا مع محاور استراتيجية داخل أوروبا وآسيا من أجل السيطرة على القارة الاوراسية ، وإزاحة النفوذ الأمريكي منها عبر سلسلة من التحالفات.
 3. معارضة الحضارة الأطلسية الانجلوساكسونية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية جيوبوليتيكياً وايدولوجياً عبر مناهضة مشروع العولمة (امركة العالم) .
 4. المدى الجيوبوليتيكي لأوراسيا التي يطرح فيها دوغين أن تشمل كامل أوروبا وآسيا .
- لقد آمن دوغين " بالأوراسية الجديدة " بوصفها عقيدة تحمل خلاصاً لكل المشكلات التي تعانيها روسيا ، بل خلاصاً لكل مشكلات الإنسانية ، بل وادعى أن الأوراسية الجديدة ستكون العقيدة القائدة في المستقبل التي ستجعل من روسيا قوة عظمى⁽⁶⁾.
- روسيا تسعى من خلال مشروعها الأوراسي لعالم متعدد الأقطاب يمثل الرؤية العالمية الروسية (عولمة روسية متعددة) لمواجهة العولمة الأمريكية الأحادية المستندة إلى الأيديولوجية الليبرالية الجديدة ، إذ تدير روسيا هذه المواجهة الكونية على مستويات عدة سياسية / جيوبوليتيكية وهي المواجهة الأولى واقتصادية/ مالية هي المواجهة الثانية ، مستغلةً في ذلك عاملين أساسيين الأول ، ضعف العولمة الأمريكية في الداخل الأمريكي والبريطاني عبر صعود الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ذو النزعة الشعبوية في كانون الثاني عام 2017 المناهضة للعولمة على قمة هرم نظام العولمة ، فضلاً عن خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي الذي يمثل إطاراً نموذجياً لليبرالية الجديدة مما يعني فشل هذه الأخيرة في تلبية طموحات الشعب البريطاني، أما العامل الثاني وهو مرتبط بالأول ويتعلق بالأزمة الفلسفية التي أصابت الليبرالية ، وفشلها في تحقيق نظام عالمي موحد وضعفها في المجال الروحي، وهذا الضعف هو ما تركز عليه الأوراسية في مشروعها الفلسفي

(⁵) حسن فاضل سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص71-72.

(⁶) جلال خشيب ، "الجيوبوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق" ، مجلة رؤية تركية ، العدد (7/2) ، (تركيا : 2018) ، ص104.

على إعادة الاعتبار للقيم الروحية إلى جانب القيم المادية حيث تسعى الأوراسية إلى تجاوز أخطاء الليبرالية في مرحلة الحداثة والتي عملت فيها على تهميش الجانب الروحي للفرد وركزت على القضايا المادية حتى باتت فلسفة مادية بحتة (7).

ثانياً . النظرية السياسية الرابعة : إنّ نموذج دوغين الذي طرحه حول التعددية القطبية لا يمكن أن يكتمل من دون صيغة أيديولوجية يستند عليها فكما أن النظام الأحادي القطبية أو كما يسميه بـ (العولمي) يملك أيديولوجيته الخاصة والمتمثلة بالليبرالية فإن النظام المتعدد الذي يطرحه دوغين كمعارض للأخير يجب أن يمتلك أيديولوجيته الخاصة لكي تكتمل شروط المقاومة للوضع الراهن على المستويات كافة جيوبوليتيكيا وإيديولوجيا ، لذلك ابتكر دوغين النظرية السياسية الرابعة لتمثل الصيغة الأيديولوجية الخاصة للنظام المتعدد القطبية (8).

تدعو أيديولوجية دوغين هنا إلى عالم تعددي وأخلاقي ، عالم يعترف بالشعوب الأخرى وبحريتها ، بعيداً عن قيم المركزية الغربية. أن هذا العالم يمكن أن يتجسد في الواقع إذا ما تمكنت روسيا من أنتاج أيديولوجية خاصة بها تظهر خلالها السيادة الجيوسياسية لقوى القارة الأوراسية (قوى البر) التي تشكلها كل من : روسيا ، والصين ، وإيران ، والهند ، ضد القوى الأطلسية ، إذ إن أيديولوجية بديلة ذات نزعة محافظة ثورية هي وحدها قادرة على معارضة مشروعات القوى الأطلسية الاحتكارية (9).

ثانياً . على المستوى الإقليمي : هنالك بعض المظاهر الإقليمية التي تدفع باتجاه أن تكون روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي، استناداً إلى فكرة أو مبدأ العدو المشترك. وفي الأدبيات الروسية والصينية ، تكثر تحليلات ودعوات لبناء نظام دولي جديد يتجاوز مرحلة الهيمنة الغربية بقيادة الولايات المتحدة ، كما أن مواقف كل من روسيا والصين تدعم هذه الفكرة رسمياً وتتفق على أن يكون النظام الدولي متعدد الاقطاب ، أو يجب أن يكون كذلك ، لا تهيمن فيه قوة وحيدة على حقوق واختيارات القوى الأخرى ، ولا تسعى فيه دولة بعينها إلى احتكار المصالح أو الأمن على حساب مصالح وأمن باقي دول العالم (10).

(7) حسن فاضل سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص275.

(8) المصدر نفسه ، ص84.

(9) جلة سماعين ، " النظرية السياسية الرابعة : روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 445 (بيروت : اذار 2016) ، ص171.

(10) حسن أبو طالب ، " نحو عالم بدون هيمنة غربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 202 (القاهرة : أكتوبر 2015) ، ص56.

لقد كانت روسيا حتى عام 1996 متجانسة مع التصورات الأطلسية _ الأوروبية _ الأمريكية لهيكل السياسة الدولية ، ولكن بعد ذلك أعدلت عن هذه السياسة وأخذت تدعو خطابياً ، وبقدر من الجرأة المتزايدة عملياً ، إلى إقامة علاقات دولية على أساس تعدد الأقطاب . ولكي تحاكي الصين في هذا المضمار أخذت ببناء منظمة شنغهاي^(*) للتعاون لتؤكد للغرب أن العالم هو متعدد الأقطاب ، فضلاً عن أن لها دوراً في صياغة النظام العالمي مؤسسياً ، هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، إن روسيا في سياستها في وسط آسيا وبتعاونها مع الصين في إطار مؤسسي ، وانفتاح الإطار على دول إضافية ترغب بالانضمام مثل إيران _ باكستان _ الهند _ منغوليا ، ومنظمات أخرى مثل آسيان والاتحاد الأوروبي تسعى للانخراط معه ، كل هذا يؤشر إلى أن روسيا أصبحت قوة ضرورية للأمن والاستقرار عالمياً . وفوق هذا وذاك ، فإن نفوذها في وسط آسيا ، في مجال توريد الطاقة ، جعل روسيا فاعلاً أساسياً في فضائي آسيا وأوروبا حيث القوى الكبرى الأخرى التي تتدافع فيما بينها لتأمين وصولها إلى مصادر الطاقة في عالم متعدد الأطراف⁽¹¹⁾.

أنّ منظمة شنغهاي التي تجمع أربع دول نووية ، ودولة خامسة ذات طموحات نووية مؤكدة ، إيران ، أصبحت محفلاً إقليمياً واعداء . ففائدة دولها توسعوا في أهداف منظماتهم لتشمل إلى جانب مكافحة الإرهاب والمخدرات والجرائم العابرة للحدود ومواجهة حركات الانفصال والتطرف الديني أو العرقي ، إنشاء منطقة للتجارة الحرة بينهم ، وإنشاء مشروعات مشتركة في قطاعات النفط والغاز والموارد المائية ، وإنشاء مصرف

(*) تعد منظمة " شنغهاي " من الأطر المهمة للتحرك الروسي في آسيا وللتنسيق الأمني مع الصين ودول آسيا الوسطى ، تكونت المنظمة عام 1996 في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وبداية ظهور قوة الصين باعتبارها مركزاً اقتصادياً هائلاً في العالم . بدأت المنظمة كمجهود متواضع لخلق نوع من التعاون بين الدول المستقلة حديثاً بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، بما في ذلك روسيا ، ودول آسيا الوسطى ، والصين . بدأت المنظمة باسم (دول شنغهاي الخمسة) في عام 1996 . وفي عام 2001 تمت إعادة تسميتها لتصبح منظمة تعاون شنغهاي ، وتمثل اليوم ثلاثة أخماس المساحة الأوراسية كاملة ، وذلك بعضوية كل من : روسيا ، والصين ، وكازخستان ، وأوزبكستان ، وقرغيزستان ، وطاجيكستان ، والهند ، وباكستان . أما إيران فكانت متأكدة من انضمامها لعضوية المنظمة بشكل كامل في أواخر 2016 . يبلغ سكان الدول الأعضاء في المنظمة 3 مليارات نسمة ، أي ما يقارب 45% من عدد سكان العالم . وبينما مرت سنواتها الأولى دون توسع ملحوظ ، فإن منظمة تعاون شنغهاي توسعت في عضويتها على مدار السنوات القليلة الماضية لتضم باكستان والهند كأعضاء كاملين في 2015 ، بالإضافة إلى إيران في 2016 . وقد تحولت منظمة تعاون شنغهاي لتصبح النواة الحقيقية لخطة الدفاع والتعاون الاقتصادي الأوراسية الكبرى ، للمزيد أنظر : ويليام إنجدال ، القرن الأوراسي : الحزام والطريق .. التحول العظيم ، ترجمة : ولاء كمال ، ط 1 ، دار سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2017 ، ص 127-128.

(11) كاظم هاشم نعمة ، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة ، دار امانة للنشر ، عمان ، 2013 ، ص 437.

مشترك ، والسعي لإصدار عملة موحدة مستقبلاً ، لتتحول المنظمة إلى تكتل سياسي استراتيجي اقتصادي يمكن روسيا من الحد من الطموح الأمريكي في آسيا، ومحاولات واشنطن التمدد فيها (12).

ورغم أن منظمة شنغهاي لم تشر في إعلان تأسيسها إلى الجانب العسكري ، إلا أن دولها أجرت مناورات عسكرية مشتركة أكثر من مرة ، مما جعل الكثير من المحللين السياسيين والخبراء العسكريين يرون فيها بديلاً لحلف وارسو الذي تفكك بعد انهيار الاتحاد السوفيتي في تسعينيات القرن الماضي ومنافساً في الوقت ذاته لحلف شمال الأطلسي (الناتو)، كما يعتقد هؤلاء الخبراء أن أحد أهم أهداف المنظمة هو محاولة السيطرة على الأوضاع في حدود كل من روسيا والصين ومنع انفلاتها واندلاع الأزمات فيها بما يسمح للولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة التدخل وممارسة الضغط على الدولتين (13).

لم تلتفت منظمة شنغهاي عند تأسيسها في عام 2001 انتباه أو اهتمام الآخرين، ولا حتى واشنطن وحلف الناتو، واعتبرها الجميع مجرد تنظيم إقليمي شكلي خال من مضامين التعاون المشترك الفعلي، مثله مثل باقي التنظيمات الإقليمية التي تشكلت في المنطقة بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وقد ساعد هذا الأمر كل من موسكو وبكين على العمل بهدوء في وضع الأسس العملية والقوية لهذه المنظمة الجديدة، كما ساعد على ذلك انشغال الولايات المتحدة وحلف الناتو بالحرب في العراق وإهمالهم لأفغانستان بعد غزوهم لها عام 2001، وقد لفت انتباه الصينيين والروس في الوقت الذي كانت الأحداث مشتتة في العراق وشبه هادئة في أفغانستان، كانت الولايات المتحدة تدعم تواجدتها العسكري في دول آسيا الوسطى عن طريق القواعد العسكرية التي أنشأتها هناك، ما أثار الشكوك حول أهداف ونوايا واشنطن والناتو في المنطقة (14).

كانت نقطة التحول الرئيسية في المنظمة عام 2005 عندما تم الكشف فيها عن وجهها الحقيقي كقوة إقليمية في وجه التواجد الأميركي والغربي في وسط آسيا. فقد جرت في شهر آب من ذلك العام زيارة الرئيس الصيني هوجينتاو لموسكو ولقائه مع الرئيس الروسي بوتين ، والإعلان المشترك الصادر عنهما تحت عنوان (النظام العالمي في القرن الحادي والعشرين) ليعكس مدى ما وصلت إليه العلاقات بين البلدين في السنوات القليلة الماضية حتى أصبحت مباحثاتهما تتجاوز العلاقات الثنائية بينهما إلى بحث الأوضاع على الساحة الدولية كلها ووضع تصور لنظام عالمي جديد يكسر حدة هيمنة القطب الأميركي الأوحده، وبدت واضحة نية

(12) نورهان الشيخ ، " استعادة النفوذ : هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي " ، مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية) ، العدد 198 (القاهرة : أكتوبر 2014) ، ص 21.

(13) ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأوراسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب ، ط 1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2014 ، ص 172.

(14) ليونيد ألكسندر وفنش ، منظمة شنغهاي للتعاون ..تحالف عملاق في آسيا، صحيفة البيان ، 19 / 6 / 2010، في :

هاتين القوتين العظميين النوويتين روسيا والصين على مواجهة الهيمنة الأميركية، وذلك من خلال منظمة شنغهاي حيث شهدت الزيارة حدثاً كبيراً في إطار المنظمة لم يكن أحد يتوقعه ، حيث جرت ولأول مرة في تاريخ البلدين مناورات عسكرية مشتركة بينهما وعلى مستوى كبير⁽¹⁵⁾.

تطورت بعد ذلك أنشطة منظمة شنغهاي للتعاون التي أصبحت محطاً اهتمام كبير من قبل الغرب الذي كان يتوقع منها مفاجآت مع مرور الوقت. وفي عام 2007 انعقدت القمة السابعة للمنظمة في العاصمة القيرغيزية بشكيك، وقبل انعقاد القمة أجرت الدول الأعضاء في المنظمة مناورات عسكرية مشتركة واسعة النطاق في منطقة الأورال الروسية تحت شعار (البعثة السلمية – 2007)⁽¹⁶⁾.

وكانت هنالك مناورات أخرى جرت في شهر حزيران عام 2009 تحت شعار (مهمة السلام – 2009) العسكرية المشتركة ضد الإرهاب ، وهي الثالثة من نوعها ، التي تعكس المستوى العالي للتعاون العسكري بين الدول الأعضاء في المنظمة⁽¹⁷⁾.

إنّ روسيا الاتحادية تجد دعماً معنوياً وسياسياً من أطرافٍ عديدةٍ في العالم الراهن ، وهي أطراف سئمت الهيمنة الأميركية ، والنزعة الاستعلائية الغربية بوجه عام . والأمران معاً يصبان نحو رغبة قوية أو تطلع لدى مجتمعات وحكومات عديدة لإعادة هيكلة النظام الدولي، الذي تهيمن على مفرداته وآلياته الولايات المتحدة الأميركية ، يدعمها في ذلك الدول الأوروبية واليابان⁽¹⁸⁾.

يتضح من كلّ هذه المعطيات أنّ روسيا طرحت نفسها كلاعب دولي مهم يمكنه الوقوف بوجه الولايات المتحدة الأميركية لاسيما في مجالها الحيوي في جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق ، بوصفها الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي ، وهذا ناتج عن أحساس روسيا بضعف حلف شمال الأطلسي وقوة منظمة شنغهاي التي تعدّها الظهير القوي لمساندتها فيما لو حصلت مواجهات بينها والولايات المتحدة⁽¹⁹⁾.

(15) فهد مزبان خزار ، "الأهمية الجيوبولتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية " ، مجلة آداب البصرة ، العدد 65 (البصرة : 2013) ، ص238-239.

(16) ليونيد ألكسندر وفنش ، مصدر سبق ذكره.

(17) فهد مزبان خزار ، مصدر سبق ذكره ، ص239.

(18) ليلي عاشور حاجم و جعفر بهلول جابر ، " انضمام العراق للمنظمات الاقليمية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجاً " ، مجلة قضايا سياسية، العددان 48-49 (بغداد : 2017) ، ص170-171.

(19) جعفر بهلول جابر الحسيناوي ، أميركا ما بين القطبية الصلبة والتحديات : تكتلا البريكس وشنغهاي أنموذجاً ، ط 1 ، مطبعة السيماء ، بغداد ، 2019 ، ص246.

عليه يمكن القول أنّ منظمة شنغهاي للتعاون تؤدي دورَ يقترب في بعض الحثيات من حلف وارسو السابق ، لحماية القطب الجديد الذي هو في طور النشوء ، وهذا من شأنه أن يحدث تغييرات حقيقية على الأوزان الجيوبوليتكية للقوى الفاعلة في العالم ⁽²⁰⁾.

ثالثاً . على المستوى الدولي : يمكن القول، أن التحركات الروسية الساعية إلى تغيير حالة الوضع الراهن في النظام الدولي لا تبتعد عن إطار أنشاء مؤسسات بديلة لمؤسسات النظام الحالية ، أو تكوين مؤسسات موازية لها، ولكنها تطرح سياسات وآفاقاً أخرى غير تلك التي يهيمن عليها الغرب، وفي مقدمتها بالطبع ، البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وحلف الناتو، بما يؤدي فعلياً إلى ترسيخ حالة من التعددية في قمة النظام الدولي. فإذا كانت منظمة شنغهاي للتعاون الأمني تمثل مؤسسة بديلة عن حلف الناتو أو قد تكون بداية لنشأة حلف يوازي حلف الناتو، وإن كان ذلك على المدى البعيد، فإن أهدافها المتعلقة بمواجهة الهيمنة الأمريكية وإعادة توازن القوى في النظام الدولي، أخذت تكتمل بآلية مؤسسية أخرى قد تكون موازية لمجموعة الدول السبع الكبار ، وهي مجموعة دول البريكس ^(*) التي تشكلت في عام 2009 ، وتضم كلاً من روسيا والصين والهند والبرازيل ، ثم انضمت إليها جنوب إفريقيا عام 2010 . وهي تمثل أكثر وأسرع الاقتصادات نمواً في العالم، وتنتمي إلى ثلاث قارات: آسيا، وإفريقيا، وأمريكا اللاتينية⁽²¹⁾.

⁽²⁰⁾ عبد علي كاظم المعموري ، **المواجهة في قلب الأض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة)** ، ط1 ، دار روافد ، بيروت ، 2017 ، ص162.

^(*) ظهرت تسمية (البريك) لأول مرة كتجمع اقتصادي في عام 2001 ، على يد جيم أونيل وهو اقتصادي بارز ، ورئيس مؤسسة غولدمان ساكس أحد أكبر البنوك التجارية في العالم ، وكانت في البداية تضم ثلاث دول وهي (روسيا ، والهند ، والصين) وعرفت هذه المجموعة باسم (RIC) ، ثم انضمت البرازيل وأصبحت هذه المجموعة تعرف باسم (BRIC) تضم (روسيا ، والهند ، والصين ، والبرازيل) بدأ التفاوض لتشكيل مجموعة ال (البريك) في العام 2006 وقد أضيف اجتماع لوزراء خارجية روسيا والبرازيل والهند والصين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك أيلول عام 2006 طابعاً رسمياً على التجمع الجديد ، والتي شكلت رسمياً في العام 2009 كتلة اقتصادية خاصة بها والتي تحولت إلى (بريكس) في كانون الأول عام 2010 بعد انضمام دولة جنوب أفريقيا إليها ، وتعد مجموعة (البريكس) منظمة دولية مستقلة تعمل على تشجيع التعاون التجاري والسياسي والثقافي بين الدول المنضوية بعضويتها، وهي مختصر للحروف اللاتينية الأولى (BRICS) المكونة لأسماء الدول صاحبة أسرع نمو اقتصادي في العالم . للمزيد ينظر: وسيم خليل قلعية ، **روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين** ، ط2 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2017 ، ص237. كذلك ، ليلي عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد، " تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة : مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً " ، **مجلة قضايا سياسية** ، العدد 45 - 46 (بغداد : 2016) ، ص5.

⁽²¹⁾ حسن أبو طالب ، مصدر سبق ذكره ، ص58-59.

في الأول من تشرين الأول عام 2003 ، أصدرَ جيم أونيل وفريقه الاقتصادي نتائج بحث استشرافي حول التوقعات التي يمكن أن تشكلها مجموعة دول (البريك) في الخمسين سنة المقبلة بعنوان (حلم البريك: الطريق نحو عام 2050) ، في هذا البحث تمّ نشر الفرضية التالية : أنه حتى سنة 2050 فإن روسيا الاتحادية ، والبرازيل ، والهند ، والصين ، سوف تتحول إلى قاطرة للاقتصاد العالمي بأسره . بناءً على هذه الدراسة ، يمكن التأكيد أنه فيما يتعلق بحجم الناتج المحلي القائم فإن روسيا الاتحادية سوف تتجاوز بريطانيا عام 2027 وألمانيا عام 2028 ، وأن البرازيل سوف تتجاوز إيطاليا عام 2025 وفرنسا في عام 2031 . وأن الهند سوف تتجاوز اليابان سنة 2032 . ومن المحتمل جداً ، أن تتمكن الصين من تجاوز الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2041 لتصبح الدولة الاقتصادية الأعظم عالمياً⁽²²⁾.

وبعد بضع سنوات اندلعت الأزمة المالية العالمية في عام 2008 والتي كان لها الأثر الكبير في تشجيع تلك الدول الصاعدة على تشكيل مجموعة البريكس فقد تسببت تلك الأزمة بانهيارات اقتصادية للولايات المتحدة والدول المرتبطة بها اقتصادياً مما ادخل النظام الاقتصادي العالمي في حالة ركود كبيرة ، إلا أنّ الدول الصاعدة لم تتأثر كثيراً بالأزمة بفعل إمكانياتها الاقتصادية الكبيرة ومعدلات النمو التي حققتها وأهم هذه الدول هي دول البريكس والتي تمكنت من تفادي اضرار الأزمة . أي أنّ توقعات أونيل كانت بمحلها بخصوص تنامي أهمية هذه الدول على الساحة العالمية⁽²³⁾.

من ذلك فقد أصبح البعض ينتبأ بزعامة مجموعة البريكس العالمية نحو سنة 2030، فدول هذه المجموعة هي دول كبيرة ومهمة في العالم ، من حيث عدد السكان ، والمساحة الجغرافية ، والثروات الطبيعية الهائلة ، والطاقة الانتاجية القوية⁽²⁴⁾.

في الواقع ، تمثل مجموعة البريكس المبادرة العالمية الأولى غير الغربية ذات الأهمية في عالم ما بعد الهيمنة الأمريكية ، فهي تضم خمس قوى رئيسة ناشئة تقع في أجزاء مختلفة من العالم ، وتعد هذه المجموعة تكتلاً عابراً للقارات متباين الحضارات، فهي تختلف بشكل كبير عن بقية أشكال تجمعات التحالفات والمنظمات التي شهدتها البيئة الدولية من قبل إذ لا يوجد رابط معين مشترك بين الدول الخمس سواء سياسي أو اقتصادي أو ثقافي ، كما أنها لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي ، بل تأتي من قارات مختلفة وهناك تبايناً واضحاً في درجات نموها الاقتصادي ومستوياتها الانتاجية ، وحتى المواقف السياسية بينها متباينة

(22) وسيم خليل قلعية ، مصدر سبق ذكره ، ص 238-239.

(23) حسن فاضل سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 262-263.

(24) ماهر بن إبراهيم القصير ، مصدر سبق ذكره ، ص 233.

بشكل نسبي، وتعد مجموعة مهمة في التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية لأنها تمتلك رابطاً ثقافياً مهماً كونها لا تنتمي لـ (دائرة الحضارة الغربية) بل تشكل مزيجاً متميزاً من حضارات مختلفة⁽²⁵⁾.

يُعدّ التعاون بين دول التجمع بطبيعة الحال أحد أهم المسارات المحورية في مساعي السياسة الخارجية لدولها، وبخاصة روسيا والصين، لكسر الهيمنة الغربية على المشهد الدولي، وإيجاد توازن في النظام الدولي، والتأثير المباشر في المنظومة الاقتصادية والسياسية العالمية، علماً بأن الناتج الإجمالي لدول بريكس يمثل 27 بالمئة من الناتج الإجمالي العالمي، ويقدر مجموع احتياطياتها من النقد الأجنبي أكثر من ٤ تريليون دولار أمريكي، وتشكل مساحة هذه الدول نحو 30 % من مساحة اليابسة عالمياً ويُقدر عدد سكانها بـ ٤٢ بالمئة من سكان العالم⁽²⁶⁾.

وكان من أبرز القرارات التي تمخضت من خلال قمة (أوفا) التي عقدتها بريكس في روسيا للفترة 8 - 10 تموز 2015 وضع إستراتيجية تعاون اقتصادي لدول المجموعة حتى العام 2020. وقد دعمت المجموعة وزنها الاقتصادي العالمي بمشروعين كبيرين، هما (مصرف التنمية الجديد) المعروف (بمصرف بريكس) مهمته تمويل مشاريع البنية التحتية في دول البريكس والدول النامية، و (صندوق الاحتياطيات النقدية لبريكس) برأسمال قدره 100 مليار دولار لكل منهما، وسيتمكن هذا الصندوق البلدان من التغلب على نقص السيولة على المدى القصير وتعويض عجز الميزانية في أوقات عدم الاستقرار الاقتصادي. وكانت خطط روسيا خلال فترة رئاستها لمجموعة بريكس تتمثل في هدفين، الأول: تعزيز مكانة بريكس في النظام الدولي، وهذا سيعزز مكانة روسيا في السياسة والاقتصاد العالميين. أما الهدف الثاني: فهو استخدام آليات بريكس لتعزيز عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب الدولي، وتعزيز أمن المعلومات الدولي⁽²⁷⁾.

وبالتالي فإن صندوق الاحتياطيات وبنك التنمية الجديان يعملان جنباً إلى جنب من أجل تحرير دول المجموعة والدول النامية الأخرى من هيمنة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك في ظلّ مساعي دول البريكس لتأسيس نموذج لنظام اقتصادي جديد متعدد الاقطاب من خلال إنشاء مؤسسات اقتصادية لهذا

(25) محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة وإستراتيجيات القوى المنافسة، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017، ص286.

(26) علاء عبد الحفيظ محمد، "تأثيرات الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة"، المجلة العربية للعلوم السياسية، العددان 47-48 (بيروت: خريف 2015)، ص18-19.

(27) حيدر زهير جاسم وآخرون، روسيا الاتحادية: وفرص الانفتاح الجيوسياسي العالمي، في مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019، ص386.

النظام تحاكي المؤسسات الاقتصادية في النظام الدولي الأحادي القطبية التي انشأت بعد معاهدة (بريتون وودز) في تموز عام 1944 والمتمثلة بالبنك الدولي عام 1944 وصندوق النقد الدولي في كانون الأول عام 1945 ، إلا أنها تختلف عنها من خلال اعتماد المساهمة المشتركة واعتماد عملات متعددة لتشكيل احتياطي نقدي لتعكس الطبيعة المتعددة للنظام الاقتصادي المراد انشاءه (28).

لقد أشار الرئيس فلاديمير بوتين إلى أن البريكس " تلعب دوراً رئيسياً في تحديد السياسات العالمية ، خصوصاً الاقتصادية منها " ، في إشارة إلى تراجع دور مجموعة السبع الصناعية الكبرى التي فقدت موسكو عضويتها فيها بعد ضمها لشبه جزيرة القرم في نيسان عام 2014. وقال إن " بلدان مجموعة بريكس تتسق مواقفها بعمق وتعاون أكبر في شأن القضايا الأساسية في العالم ، وياتت تضطلع بدور فاعل في نظام عالمي متعدد الأقطاب ، وفي تطوير أنموذج حديث لنظام التجارة والاقتصاد العالميين " (29).

لقد رأى الرئيس بوتين أنه يجب على بريكس أن تزيد تأثيرها في تسوية القضايا الدولية . وقد انعكست هذه المبادرات في إعلان أوا ، والذي شدد أنه يجب على بريكس تعزيز التنسيق والتعاون مع مجموعة العشرين. وفي كلمات وزير الخارجية الروسي ، سيرغي لافروف ، فإن قمة بريكس في أوا " ستجعل التكتل عاملاً حاسماً أكثر في النظام الحكومي العالمي " (30). وتعتبر روسيا هي رأس هذه المجموعة والصين جسدها والباقيون أطرافها. بل أكثر من ذلك ، يذهب البعض في واشنطن والغرب ، إلى الاعتقاد بأن روسيا هي التي تهيمن على هذه المجموعة وتوجهها حسب طموحاتها وتطلعاتها على الساحة الدولية (31).

إن مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية لها ما يبررها ، إذ تشعر بأن مركز الثقل الاقتصادي انتقل نحو الشرق ، وأن تأسيس مجموعة (البريكس) بحجم نموها السريع يزيد من وتيرة التحول التدريجي في التوازن الاقتصادي العالمي ، من الدول المتقدمة إلى الدول الصاعدة ، فضلاً عن أن دول (البريكس) تعد قوة هامة لدفع تنمية الاقتصاد العالمي ، بل بعض دولها هي (قاطرة النمو العالمي) بالفعل ، وبتراكم هذا تصبح الحاجة طبيعية إلى المطالبة بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، وهو ما يدفع باتجاه التعجيل بنشوء عالم متعدد الأقطاب لإحداث التوازن المطلوب ، لكي لا يضل النظام الدولي مرتهاً إلى الطابع الأطلسي ، الذي ساد العالم منذ سقوط جدار برلين (32).

(28) حسن فاضل سليم ، مصدر سبق ذكره ، ص 263-264.

(29) أحمد ذياب ، " قمنا بريكس وشنغهاي .. استراتيجية أوراسية للأمن والتنمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 202 (القاهرة : أكتوبر 2015) ، ص164.

(30) حيدر زهير جاسم وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص387.

(31) ماهر بن إبراهيم القصير ، مصدر سبق ذكره ، ص233.

(32) عبد علي كاظم المعموري ، مصدر سبق ذكره ، ص167.

المطلب الثاني : روسيا الاتحادية كقوة وضع راهن في النظام الدولي

يفترض هذا الخيار ، أنّ روسيا الاتحادية سوف تعمل على الاحتفاظ بمكانتها الدولية الراهنة كقوة كبرى فاعلة من خلال الحفاظ على الوضع الراهن (*) في النظام الدولي، انطلاقاً من توازن المصالح بدلاً من توازن التهديد. وذلك بسبب المتغيرات العالمية، والأزمات المالية التي تمرّ بها ، والضغطات والعقوبات الأمريكية والغربية التي تمارس ضدها ، والتي تشكل بمجموعها عقبات هائلة تحول دون قدرتها على أن تصبح قوة تعديلية في النظام الدولي.

يفترض هذا الخيار أن هناك تفاعلاً محلياً وإقليمياً ودولياً يدفع بهذا الاتجاه.

أولاً . على المستوى المحلي : يمكن القول إن مستقبل مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي يعتمد بدرجة كبيرة على التطورات الاقتصادية الداخلية . فعلى المدى الطويل، استمرار اعتماد الاقتصاد الروسي على النفط سيؤثر على مكانتها الاقتصادية ، وبالتالي يقلل من قدرتها التنافسية مع القوى الكبرى، وذلك بسبب تذبذب أسعار النفط في الأسواق العالمية . فقد أدى اعتماد روسيا الاتحادية المفرط على صادرات النفط ، إلى خسائر كبيرة مع انهيار أسعار النفط العالمية من (100) دولار أمريكي للبرميل في أوائل العام 2014 إلى نحو (36) دولارًا للبرميل في العام 2016 ، وهو الأمر الذي جعل الناتج المحلي الإجمالي الروسي ينخفض كثيراً، إلى مستويات متدنية (33).

وبالطبع تكمن أسباب التذبذب في أسعار النفط على المستوى العالمي إلى عوامل تتعلق بالعرض والطلب عليه ، وإلى عدم استقرار قيمة الدولار ، ومن ثم عدم استقرار قوته الشرائية ، وغالباً ما يعود هذا الأمر إلى أسباب سياسية . ونتيجة لتذبذب أسعار النفط ، فقد تراجع مستوى النمو الاقتصادي الروسي. من ذلك تعزى أسباب تذبذب النمو الاقتصادي في روسيا بحسب المراقبين إلى أنّ الأموال التي تحصل عليها روسيا وبنسبة 60 % تأتي من صادرات النفط والغاز والفحم ، وهو ما يؤثر على مدى ارتباط الاقتصاد الروسي بتقلبات السوق العالمية في الطلب على هذه المواد . لقد تجلّت تلك الحقائق خلال الانتكاسة الكبيرة التي مني بها الاقتصاد الروسي في العام 2009، بسبب انخفاض أسعار النفط ، وكذلك الانتكاسة التي حصلت في العام 2014، والتي أدّت إلى تباطؤ واضح في مستوى النمو لهذا الاقتصاد ، بسبب انخفاض

(*) دول الوضع الراهن: هي الدول القانعة بالنظام الدولي الحالي والتي تكون على استعداد لاستخدام القوة للدفاع عن الوضع القائم وليس لتغييره أو توزيع القدرات أو المكافآت في النظام ، ينظر إلى ، مصطفى كمال قودي ويحيى مجيدي ، مصدر سبق ذكره ، ص 107.

(33) زينب محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص 194.

أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة على روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية التي اندلعت في العام 2014⁽³⁴⁾.

ارتباطاً بما سبق ، فقد أدت الأزمات المتوالية المتعلقة بتذبذب وانخفاض أسعار النفط عالمياً إلى انخفاض مستمر في قيمة سعر صرف العملة الروسية (الروبل) ، ومعها دخل الاقتصاد الروسي في تباطؤ منذ عام 1998 ، وذلك في أعقاب تدهور أسعار النفط التي أدت إلى تراجع حاد في إيرادات الدولة ، مما تحول بالتالي الى أزمة مالية كبرى في البلاد . كما انهارت العملة الروسية بشكل أكبر لذات الأسباب في كانون الاول من العام 2014، إذ فقد الروبل أكثر من 60 % من قيمته أمام الدولار واليورو في شهور قليلة ، وهو أكبر هبوط مسجل في تاريخ العملة الروسية على الإطلاق . وتوقع الكثير من المحللين الاقتصاديين أن أزمة الروبل ادت إلى ارتفاع كبير في نسب التضخم بروسيا ، مما أدى إلى ارتفاع في أسعار السلع والمواد الأساسية وتدهور فئات المجتمع الروسي ضد سياسات الرئيس بوتين⁽³⁵⁾.

وعلى الرغم من أن التراجع الدرامتيكي في أسعار النفط عام 2014 (بالتزامن مع هبوط قيمة الروبل) قد يكون تراجعاً مؤقتاً ، لكنه يشير إلى نقطة ضعف كبيرة في بنية الاقتصاد الروسي وإلى العواقب السياسية لهذا التراجع⁽³⁶⁾.

وهنا أعلنت روسيا أن انخفاض أسعار النفط مع العقوبات الغربية التي فرضت عليها بسبب أزمة أوكرانيا قد كلف الاقتصاد الروسي ما يقارب (130) مليار دولار في العام ، أي ما يساوي (7%) من حجم اقتصادها . وبحسب تصريحات وزير المالية الروسي " إننا نخسر ما يقارب الأربعين مليار دولار بسبب العقوبات المتعلقة بعلاقاتنا الخارجية ، وأننا نخسر نحو (90-100) مليار مع هبوط أسعار النفط بمعدل (30%) "⁽³⁷⁾.

وفي هذا الإطار ، فقد طالت العقوبات الغربية عصب الاقتصاد الروسي المتمثل بالشركات النفطية الروسية الكبرى وأهمها ، Rosneft ، Gazprom ، Neft Gazprom ، Lukoil ، Novatek ، التي لها شراكات مع كبريات الشركات الغربية لاستكشاف المنطقة

⁽³⁴⁾ زينب محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص114.

⁽³⁵⁾ محمد عايش ، العالم يودع 2014 بانتهاء النفط والروبل الروسي وأزمة اقتصادية تلوح في الأفق ، صحيفة القدس العربي ، 27 كانون الأول 2014، في :

<https://tinyurl.com/www-alquds-co-uk> (2020/3/25)

⁽³⁶⁾ وولتر لا كوير ، مصدر سبق ذكره ، ص269.

⁽³⁷⁾ كامل وزنة ، " رؤية استراتيجية : إنهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة " ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 11 (بغداد : 2014) ، ص10.

القطبية الشمالية وغيرها من المناطق الواعدة ، مثل (إكسون موبيل) ، (اينبي) ، (شتات أويل) ، وشركة البترول الوطنية الصينية (CNPC) وشركة لوك أويل وغيرها . لذا وبسبب العقوبات ، أوقفت تلك الشركات مشاركتها مع الشركات الروسية ، في الوقت الذي تبقى فيها تلك المناطق بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية وإلى التكنولوجيا الغربية كي يتم تطويرها واستغلالها . وعليه فإن أثر العقوبات على القطاع النفطي الروسي سيكون أكثر حدة على المدى المتوسط والطويل (38).

من ذلك يمكن تأشير حجم الضرر الذي لحق قطاع الطاقة في روسيا جراء خفض أسعار النفط والعقوبات المالية الغربية التي أوجدت صعوبات كبيرة في تمويل أنشطة الشركات واستثماراتها بعد هبوط سعر البرميل إلى ما دون 50 دولار . على سبيل المثال فقد كان الانخفاض في عوائد شركة غاز بروم من (160) مليار دولار عام 2013 ، إلى (143) عام 2014 ثم إلى (85) مليار دولار عام 2015 . عليه يمكن القول أن الغرب لا يزال يُعَوِّل على العقوبات وخفض أسعار النفط للأضرار بالاقتصاد الروسي من خلال الأضرار بقطاع الطاقة ، وخلق أزمة سيولة مالية للنهوض به ومن ثم دفع روسيا لإعادة هيكلة شركاتها النفطية الكبرى وتفكيك بعضها ، لتكون النتيجة حرمان روسيا من أهم قطاعاتها التي تعول عليها للنهوض باقتصادها المضطرب (39).

ثانياً . على المستوى الإقليمي : يمكن القول ، أن من أهم المظاهر التي قد تجعل روسيا الاتحادية قوة وضع راهن في النظام الدولي ، هو صعود الصين ، بوصفها في مقدمة التحديات في هذا المجال . فعلى الرغم من تطور العلاقات الروسية- الصينية في السنوات الماضية ، إلا أنه لا تزال هناك قضايا ومشكلات خلافية بين الطرفين . كما أن الصين هي ثاني اقتصاد على مستوى العالم ، وتحاول أن تصبح ، خلال عقد من الزمن ، الاقتصاد الأول . وعسكرياً ، بدأت الصين بالخروج نحو المحيط الهادئ ، وأجرت مناورات لغواصاتها النووية خارج مياهها الإقليمية في المحيط الهادئ . وطوّرت كثيراً من قدراتها الصاروخية ، بما في ذلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات وتلك التي تستهدف أقمار التجسس . وبذلك تتحول الصين عسكرياً من قوة إقليمية إلى قوة عالمية ، مما يشكل تحدياً جدياً لجميع الدول في جوارها بما في ذلك روسيا (40).

(38) هيثم كريم صيوان ، " روسيا : السقوط الصعب دراسة في تداعيات انخفاض أسعار النفط على قوة روسيا النفطية " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 67 (بغداد : 2017) ، ص127 .

(39) هيثم كريم صيوان ، مصدر سبق ذكره ، ص128 .

(40) مصطفى علوي ، " القرن الآسيوي ؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن ال 21 " ، مجلة السياسة الدولية ملحق (تحولات استراتيجية) ، العدد 200 (القاهرة : أبريل 2015) ، ص9 .

من جانب آخر فإنّ التوجه الصيني إلى الجمهوريات السابقة للاتحاد السوفيتي من أجل تعميق التبادل التجاري والاستثماري المباشر وتقوية مجالات التعاون الصناعي يثير مخاوف روسيا الاتحادية من تعاظم النفوذ الصيني في البلدان التي تعدّها بمثابة مجالها الحيوي، وقد كانت هذه المخاوف أحد أسباب تردد روسيا الاتحادية في إسناد ودعم الصين لأحياء مبادرة الحزام والطريق الاقتصادية التي بدأت في عام 2014 ، أو ما يعرف بمبادرة طريق الحرير⁽⁴¹⁾.

فروسيا تتخوف من أن يسهم مشروع الحزام والطريق في فك الارتباط التقليدي بينها وبين دول اسيا الوسطى ، لأنه يمنحها مجالاً واسعاً للتعاون مع كلتا القوتين على نحو أكثر توازناً مع روسيا في إطار الاتحاد الاقتصادي الأوراسي ، ومع الصين في إطار مشروع الحزام والطريق، وهو ما يوسع خياراتها في التفاوض والمساومة بشأن مصالحها القومية ، بعيداً عن ربطها على نحو كامل بقوة إقليمية/ دولية بعينها⁽⁴²⁾.

وفيما هو أوسع من ذلك ، هنالك أيضاً اختلافاً واضحاً بين روسيا والصين فيما يتعلق بطبيعة العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فالعلاقة بين الصين والولايات المتحدة ، رغم كُـلّ التباينات الهيكلية بين الطرفين ، تبقى أفضل بكثير من العلاقة بين روسيا الاتحادية والولايات المتحدة ، في ظلّ ترسيخ العلاقات الاقتصادية والسياسية بين بكين وواشنطن ، وفي ظلّ تفعيل لغة الحوار والاعتماد على الدبلوماسية في حل القضايا العالقة بين البلدين ، فالتعاون بينهما يحقق مكاسب لكل منهما ، فيمنع حدوث تحالف استراتيجي صيني روسي موجه ضد الولايات المتحدة الأمريكية ، كما تلتقي المصالح الصينية والأمريكية في العديد من النقاط ، فالصين لها مصالح استراتيجية مشتركة مع الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام والاستقرار في منطقة شرق آسيا ، كما أن هناك حاجة للتعاون بينهما لحل المسائل العالمية كالبينة والمخدرات والهجرة والطاقة ، كما أوجدت تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001 نقاط التقاء جديدة لمصالحهما المشتركة في مكافحة الإرهاب الدولي ، كما أن السياسة الخارجية الصينية تتميز بشمولية كبيرة وإمكانية احتواء مرنة أكثر بكثير من السياسة الخارجية الروسية. ونتيجة لذلك من الممكن أن تؤثر الحيادية الصينية

(41) زينب محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص195.

(42) محمد حمشي ، " التقارب المزاوغ .. هل تقوض مبادرة " الحزام والطريق " الفناء الخلفي لروسيا ؟ " ، مجلة السياسية الدولية (ملحق تحولات استراتيجية) ، العدد 214 (القاهرة : أكتوبر 2018) ، ص14.

في التفاعلات الدولية على مستوى الطموحات الروسية في النظام الدولي وتدفعها نحو التراجع بدلاً من التقدم (43).

ثالثاً . على المستوى الدولي : يمكن القول ، إنَّ مِنْ أهمِّ المظاهر التي قد تؤدي إلى إحباط عزيمة روسيا الاتحادية في أن تصبح قوة تعديلية تجاه النظام الدولي هو استمرار الهيمنة الأمريكية في السياسة الدولية ، فالسياسات الأمريكية لا تزال تمثل العائق الأكبر أمام صعود روسيا للقومية الدولية على مدار أكثر من ربع قرن ، فالولايات المتحدة سعت دائماً إلى الوقوف بوجه التطلعات الروسية نحو الهرمية ، لأنها تدرك أن روسيا هي الطرف المؤهل ، وإن لم يكن الوحيد ، القادر على منافسة التفرد الأمريكي ، ف دائماً ما تسعى إلى وضع العراقيل في طريقها وتحريض بعض الدول والمنظمات الإقليمية والدولية لا شغال روسيا في بيئتها الداخلية وإبعادها عن المحيط الدولي (44).

كذلك فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تفهقر نفوذ روسيا في أوروبا ، وفي كلِّ من آسيا الوسطى والقوقاز ، عن طريق توسيع حلف شمال الأطلسي شرقاً والضغط عليها سياسياً واقتصادياً حتى يتمَّ نزع قدراتها النووية والصاروخية ولجم أيَّة محاولة تؤدي بها إلى العودة إلى موقع القوة العظمى ، من خلال سلخ وتفكيك رابطة الدول المستقلة عن طريق الإغراءات المالية والاقتصادية والعسكرية التي تمنحها واشنطن للدول الأعضاء في الرابطة ، خاصة ، دول مثل أذربيجان وأرمينيا وتركمانستان ، لما تملكه من احتياطات واعدة في النفط والغاز ، يخشى أن تتحول إلى ورقة ضغط رابحة إذا سيطرت عليها روسيا ، سيما وأنَّ الصراع على الطاقة من أشدَّ الصراعات بين الولايات المتحدة وروسيا في آسيا الوسطى والقوقاز (45). فضلاً عن السياسة الأمريكية الثابتة في نشر الدرع الصاروخي (*) في شرق أوروبا تحت ذريعة الخطر الروسي وتحديداً في أوكرانيا وجورجيا وبولندا ودول البلطيق ، مما سيعمق الخلل في التوازن الاستراتيجي بين روسيا

(43) وجيه أحمد عبد الكريم ، القطب القادم " الصراع الصيني الأمريكي " ، ط1، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2016 ، ص256.

(44) حيدر زهير جاسم ، " روسيا الاتحادية : مقومات القوة وتحديات المستقبل " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 67 (بغداد : 2017) ، ص276.

(45) زياد يوسف حمد ، " إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 62 (بغداد : 2015) ، ص142.

(*) ويقصد بنظام الدرع الصاروخي ، هو بناء شبكات حماية مكونة من أنظمة صواريخ أرضية ، مستندة إلى نقاط ارتكاز جغرافية عدة ، قادرة على إسقاط أي صاروخ باليستي عابر للقارات يستهدف الأراضي الأمريكية. للمزيد أنظر إلى ، طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأمريكية الروسية بعد الحرب الباردة ، ط1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2012 ، ص157.

الاتحادية والولايات المتحدة الأمريكية ، ويعطي للأخيرة تفوقاً غير مسبوق لم تصل إليه حتى في ذروة الحرب الباردة (46).

إذ يُعدّ الدرع الصاروخي من المشاريع التي تسعى من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى الانفراد بقيادة النظام الدولي . وبما يخدم استراتيجيتها الدولية الشاملة. ومواجهة أية تحديات دولية وإقليمية تمنع الولايات المتحدة من مواصلة مشاريعها للهيمنة العالمية وخاصة من جانب الدول التي تمتلك طموحات عالمية أو التي تسعى لتحقيق دور عالمي في نظام متعدد الاقطاب مثل روسيا الاتحادية والصين ، أو تلك الدول التي تمتلك إبعاداً لهيمنة إقليمية والتي تسعى خلال دورها الإقليمي إلى تحقيق بعداً عالمياً بما يُحقق مصالحها الإقليمية والدولية من خلال مشاريع التسلح والتحالفات ومحاولة امتلاك قدرات عسكرية نووية وصاروخية تحاول أن تحقق من خلالها التفوق أو على الأقل الوصول إلى أدنى مستويات الردع مثل إيران وكوريا الشمالية (47).

سوف يخلُ نَشْرُ الدرع الصاروخي الأميركي في أوروبا بالطبع في التوازن الاستراتيجي المستقبلي، بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية ، ولذلك رفضت روسيا المشروع رفضاً قاطعاً، ورفضت التبريرات الأميركية بأنّه موجه نحو إيران وليس نحوها ، وأكّدت أنّه يهدد أمنها النووي والقومي، كما عدّت نشر النظام الراداري في جمهورية التشيك بمثابة نشر نظام كامل للتجسس عليها، ولذلك قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين : لن أخفي أنّ واحدة من أصعب القضايا كانت وما تزال الدفاع الصاروخي في أوروبا (48).

الخاتمة :

وخلاصةً لما تقدم ، يمكن القول أننا لا يمكن أن نرجح بصورة قاطعة أي من الخيارين يمكن أن تسلكه روسيا الاتحادية تجاه مستقبل التغيير في النظام الدولي. فمع أن الخيار الثاني وهو ، بقاء روسيا كقوة وضع رهن في النظام الدولي، هو الأقرب للواقع ، وذلك بالنظر إلى العوامل التي تم شرحها فضلاً عن إمكانية أن تعمل روسيا لجهة ترقية موقعها في النظام من خلال تبني إستراتيجية الاندماج في مؤسساته السياسية والاقتصادية والمالية والأمنية ، مع الانفتاح على الدول الأخرى التي تشاطرها الرغبة في تبني سياسات إصلاح تلك المؤسسات الدولية، وبضمنها منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، وبما يخدم مصالحها

(46) زينب محمد خلف ، مصدر سبق ذكره ، ص196.

(47) قاسم محمد عبد وخالد سلمان ، "مشروع الدرع الصاروخي الاميركي : دراسة في الاهداف والمواقف" ، مجلة الكوفة

للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد : 1 الاصدار : 28 (الكوفة : 2016) ، ص8-9.

(48) طارق محمد ذنون الطائي ، مصدر سبق ذكره ، ص174.

. نقول أن تبني إستراتيجية في هذا الاتجاه والتي يتطلب نجاحها توفر الكثير من الإرادة السياسية والصبر الاستراتيجي والتخطيط الطموح , يمكن أن يؤدي على المدى البعيد إلى وصول روسيا إلى ما تصبو إليه من مكانة في إطار هذا النظام الدولي. أما الخيار الأول وهو, تحول روسيا الاتحادية إلى قوة تعديلية في النظام الدولي , فهو وأن كان أقرب إلى الكثير من السياسات الروسية الحالية تجاه العديد من الملفات والقضايا الدولية , فضلا عن كونه يمثل امتدادا تاريخيا لمعظم سياسات الاتحاد السوفييتي السابق تجاه النظام الدولي الذي كان في منظوره يمثل نظاما غربيا ومعاديا خاصة خلال حقبة الحرب الباردة , ألا أنه قد لا يمثل الخيار العاقل الوحيد الذي يمكن تبنيه كونه يمثل خروجا عن نظام بات بمؤسساته الرسمية يمتلك الكثير من الشرعية الدولية , فضلا عن أنه يستلزم استعداد الولايات المتحدة الأمريكية ودول الغرب ودول حلف شمال الأطلسي والمنظومة الرأسمالية برمتها.

المصادر

الكتب العربية والمترجمة

1. الكسندر دوغين ، أسس الجيوبولتيكا : مستقبل روسيا الجيوبولتيكي ، ترجمة : عماد حاتم ، ط1، دار الكتاب الجديد المتحدة ، بيروت ، 2004.
2. جعفر بهلول جابر الحسيناوي ، أميركا ما بين القطبية الصلبة والتحديات : تكتلا البريكس وشنغهاي أنموذجاً ، ط1 ، مطبعة السيماء ، بغداد ، 2019.
3. حسن فاضل سليم، دور الأوراسية الجديدة في تطور الفكر الإستراتيجي الروسي ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2019.
4. حيدر زهير جاسم واخرون ، روسيا الاتحادية : وفرص الانفتاح الجيوسياسي العالمي ، في مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى : تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد ، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2019.
5. طارق محمد ذنون الطائي ، العلاقات الأميركية الروسية بعد الحرب الباردة ، ط1 ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بغداد ، 2012.
6. عبد علي كاظم المعموري ، المواجهة في قلب الأض (المزاحمة الروسية للولايات المتحدة) ، ط1، دار روافد ، بيروت ، 2017 ،
7. كاظم هاشم نعمة ، روسيا في السياسة الآسيوية ما بعد الحرب الباردة ، دار امانة للنشر ، عمان ، 2013.
8. ماهر بن إبراهيم القصير، المشروع الأورآسيوي من الإقليمية إلى الدولية: العالم بين الحالة اللاقطبية والنظام العالمي متعدد الأقطاب ، ط1 ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2014.
9. محمد ميسر المشهداني ، مستقبل التوازنات الجيوإستراتيجية العالمية : دراسة في إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية الشاملة وإستراتيجيات القوى المنافسة ، ط1، دار الأكاديميون للنشر والتوزيع ، عمان ، 2017.
10. وجيه أحمد عبدالكريم ، القطب القادم " الصراع الصيني الأمريكي " ، ط1، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، 2016.
11. وسيم خليل قلعجية ، روسيا الأوراسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين ، ط2 ، الدار العربية للعلوم ناشرون ، بيروت ، 2017.
12. وولتر لأكوير، البوتينية : روسيا ومستقبلها مع الغرب، ترجمة : فواز زعرور، دار الكتاب العربي ، بيروت ، 2016.
13. ويليام إنجدال ، القرن الأوراسي : الحزام والطريق التحول العظيم ، ترجمة : ولاء كمال ، ط1، دار سما للنشر والتوزيع ، القاهرة ، 2017.

الدوريات

1. أحمد ذياب ، " قمنا بريكس وشنغهاي .. إستراتيجية أوراسية للأمن والتنمية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 202 (القاهرة : أكتوبر 2015) .

2. جلال خشيب ، "الجيوپوليتيكا الروسية الحديثة والمعاصرة بين النظرية والتطبيق" ، مجلة رؤية تركية ، العدد (7/2) ، (تركيا : 2018) .
3. جلة سماعين ، " النظرية السياسية الرابعة : روسيا والأفكار السياسية للقرن الحادي والعشرين " ، مجلة المستقبل العربي ، العدد 445 (بيروت : اذار 2016) .
4. حسن أبو طالب ، " نحو عالم بدون هيمنة غربية " ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 202 (القاهرة : أكتوبر 2015) .
5. حيدر زهير جاسم ، " روسيا الاتحادية : مقومات القوة وتحديات المستقبل " ، مجلة دراسات دولية ، العدد 67 (بغداد : 2017) .
6. زياد يوسف حمد ، "إستراتيجية حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة" ، مجلة دراسات دولية ، العدد 62 (بغداد : 2015) .
7. علاء عبد الحفيظ محمد ، " تأثيرات الصعود الروسي الصيني في هيكل النظام الدولي في إطار نظرية تحول القوة " ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، العددان 47-48 (بيروت: خريف 2015) .
8. فهد مزبان خزار ، "الأهمية الجيوبولتيكية لمنظمة شنغهاي وأثرها في السياسة الدولية " ، مجلة آداب البصرة ، العدد 65 (البصرة : 2013) .
9. قاسم محمد عبد وخالد سلمان ، "مشروع الدرع الصاروخي الامريكي : دراسة في الاهداف والمواقف" ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد : 1 الاصدار : 28 (الكوفة : 2016) .
10. كامل وزنة ، " رؤية استراتيجية : إنهيار أسعار النفط ... حرب كبرى غير معلنة " ، مجلة حمورابي للدراسات ، العدد 11 (بغداد : 2014) .
11. ليلي عاشور حاجم و جعفر بهلول جابر ، " انضمام العراق للمنظمات الاقليمية منظمة شنغهاي للتعاون أنموذجا " ، مجلة قضايا سياسية ، العددان 48-49 (بغداد : 2017) .
12. ليلي عاشور حاجم وسالي موفق عبد الحميد ، " تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة : مجموعة البريكس (BRICS) أنموذجاً " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 45-46 (بغداد : 2016) .
13. محمد حمشى ، " التقارب المراوغ .. هل تقوض مبادرة " الحزام والطريق " الفناء الخلفي لروسيا ؟ " ، مجلة السياسية الدولية (ملحق تحولات استراتيجية) ، العدد 214 (القاهرة : أكتوبر 2018) .
14. مصطفى علوي ، " القرن الآسيوي ؟ مستقبل هيكل القوة في النظام الدولي في القرن ال 21 " ، مجلة السياسة الدولية ملحق (تحولات استراتيجية) ، العدد 200 (القاهرة : أبريل 2015) .
15. مصطفى كمال قودي ويحيى مجيدي ، " تعديلية روسيا من خلال مجلس الأمن " ، مجلة قضايا أسيوية ، العدد الثاني (برلين : أكتوبر 2019) .
16. نزار اسماعيل الحيايلى وعبد الحميد العيد الماوساوي ، " العلاقات الروسية_الأمريكية من الشراكة الإستراتيجية إلى المنافسة الجيوسياسية (200_2008م) " ، مجلة قضايا سياسية ، العدد 16 (بغداد : 2009) .
17. نورهان الشيخ ، " استعادة النفوذ : هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي " ، مجلة السياسة الدولية (ملحق تحولات استراتيجية) ، العدد 198 (القاهرة : أكتوبر 2014) .

18. هيثم كريم صبيوان ، " روسيا : السقوط الصعب دراسة في تداعيات انخفاض أسعار النفط على قوة روسيا النفطية " ،
مجلة دراسات دولية ، العدد 67 (بغداد : 2017) .

الرسائل

1. زينب محمد خلف ، " مكانة روسيا الاتحادية في النظام الدولي " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النهرين ، العراق
_ بغداد ، 2016 .

المواقع الإلكترونية

1. ليونيد ألكسندر وفنتش ، منظمة شنغهاي للتعاون . تحالف عملاق في آسيا، صحيفة البيان ، 19 / 6 / 2010، في :
[https://www.albayan.ae/one-world/2010-06-19-1.256924\(2020/3/20\)](https://www.albayan.ae/one-world/2010-06-19-1.256924(2020/3/20))
2. محمد عايش ، العالم يودع 2014 بانتهاء النفط والروبل الروسي وأزمة اقتصادية تلوح في الأفق ، صحيفة القدس العربي
، 27 كانون الأول 2014، في :
[https://tinyurl.com/www-alquds-co-uk\(2020/3/25\)](https://tinyurl.com/www-alquds-co-uk(2020/3/25))